الاستفهام: المصطلح البلاغي ومشكلاته

أ.د. ربيع عبد العزيز
أستاذ البلاغة والنقد الأدبي
كلية دار العلوم، جامعة الفيوم

المستخلص

يحلل هذا البحث المشكلات التي تحدق بالاستفهام بوصفه مصطلحا بلاغيا، ولهذا يعرض للاختلالات المصطلحية التي تلازم المصطلح، ويناقش اختلاف آراء العلماء حول تجرد ما خرج من أدواته إلى غير ما وضع له اصطلاحا، أو احتفاظ تلك الأدوات بمعنى الاستفهام، كما يعرض لتعدد المعاني المجازية التي تنتجها بعض الأدوات، واختلاف العلماء حول تلك المعاني، وكذلك الدعوة إلى إقصاء مبحث الاستفهام من الدرس البلاغي؛ كل هذا من خلال شواهد قرآنية وأخرى شعرية تتحقق فيها تلك المشكلات..

الكلمات المفتاحية: الاستفهام - بلاغي – الاختلالات المصطلحية – المصطلح - الشعري

Abstract

This research analyzes the problems that beset the interrogative as a rhetorical term. Therefore, it presents the terminological imbalances that accompany the term and discusses the differing opinions of scholars regarding the abstraction of what comes out of its tools to something other than what has been defined for it by a term, or the retention of these tools with the meaning of an interrogative. It also presents the multiplicity of metaphorical meanings produced by some tools. The scholars disagreed about these meanings, as well as the call to exclude the subject of the interrogative from the rhetorical lesson. All of this is through Qur'anic and poetic evidence in which these problems are realized.

Keywords: interrogative - rhetorical - terminological imbalances - term - poetic

أولاً: المقدمة

نال الاستفهام عناية قدامى علماء العرب؛ الذين ينتمون إلى بيئات متنوعة تضم نحاة ولغويين ومفسرين وإعجازيين وبلاغيين، كما نال عناية كبيرة من العلماء والباحثين العرب المعاصرين؛ ففي بيئة النحاة واللغويين اتجه الاهتمام إلى حصر أدوات الاستفهام وضبط وظائفها، وتعيين ما تدخل عليه كل أداة من الأسماء والأفعال والحروف، وتقرير انفراد الهمزة - دون غيرها- بكونها أم الباب، وما يجوز حذفه من الأدوات وما يمتنع، واللفت إلى الظواهر الاستفهامية؛ كظاهرة كثرة دخول هل على الجملة الفعلية في مقابل قلة دخولها على الجملة الاسمية إلا لضرورة شعرية أو لداعٍ بلاغي يستهدفه المتكلم، إلى غير ذلك مما نجده مبسوطا في العديد من مصنفات النحاة واللغويين، بدءا من سيبويه في كتابه الموسوم: الكتاب، ومرورا بالمبرد في كتابه: المقتضب، وابن جني في كتابه: الخصائص، وابن فارس في كتابه: الصاحبي، إلى غير ذلك من المصنفات التي يخرج إحصاؤها عن أهداف هذه الدراسة.

وفي بيئة المفسرين حظيت أساليب الاستفهام بعناية ملحوظة ؛ لا لما لها من حضور كثيف في القرآن فحسب، بل لما لها- أيضا- من وظائف حجاجية تسهم في إلانة القلوب، وإبطال حجة المعاند، وإفحام الخصم، وتأكيد الإيمان بالوحدانية والبعث، وغير ذلك من الوظائف؛ التي من شأنها أن تسهم في التمكين للعقيدة.

أما في بيئة الإعجازيين فقد استأثرت الاستفهامات القرآنية باهتمام أعلام الإعجازيين؛ على نحو ما نجد في التأملات الناضجة التي قدمها ابن قتيبة في كتابه: تأويل مشكل القرآن، والباقلاني في كتابه: إعجاز القرآن، إضافة إلى ما نجده من تحليلات ضافية قدمها إعجازيون؛ من أمثال عبد القاهر الجرجاني في كتابه: دلائل الإعجاز، والزمخشري في تفسيره: الكشاف، والعلوي في كتابه: الطراز، والزركشي في كتابه: البرهان، والسيوطي في كتابه: معترك الأقران.

وقد تكاملت جهود الإعجازيين مع جهود النحاة والمفسرين بحيث لفتت إلى القابع في أعماق أدوات الاستفهام من معانٍ متعددة تتجاوز ما وضعت له اصطلاحا، وفتحت أمام الدارسين الباب واسعا لتناول الاستفهامات الشعرية وعطائها الدلالي والجمالي.

وفي بيئة البلاغيين تنامى الاهتمام بالمصطلح وما يثيره من مشكلات، هذا إلى جانب الاهتمام بما تنتجه أدوات الاستفهام من معانٍ متعددة، وبيان وظائف القرائن والسياق في تقرير تلك المعاني.

وقد تأخر البلاغيون كثيرا في تحديد نوع المجاز الذي تنتمي إليه أدوات الاستفهام، كما تأخروا كثيرا - أيضا- في تحديد العلاقات التي تصل المعاني المفادة من أدوات الاستفهام بالمعنى الوضعي لكل أداة؛ أصداء

ما سبق تتردد بقوة عند بلاغيين؛ من أمثال السكاكي في كتابه: مفتاح العلوم، وابن الأثير في كتابه: الجامع الكبير، وابن مالك في كتابه: المصباح، والقزويني في كتابه الإيضاح، وابن يعقوب المغربي في كتابه: مواهب الفتاح.

وفي بلاغتنا المعاصرة تواصل اهتمام العلماء والباحثين بأساليب الاستفهام، وأسفر اهتمامهم عن ظهور نوعين من المصنفات: مصنفات اتخذت أساليب الاستفهام كلها أو بعضها موضوعا لها؛ منها كتاب: التفسير البلاغي لأساليب الاستفهام في القرآن الحكيم للدكتور عبد العظيم المطعني، وكتاب: أساليب الاستفهام في الشعر الجاهلي للدكتور حسني عبد الجليل يوسف، وكتاب: هل الاستفهامية وخصائصها البلاغية في القرآن الكريم للدكتور صبحي رشاد عبد الكريم، وكتاب أسلوبية السؤال للدكتور عيد بلبع. هذا نوع.

والآخر: مصنفات كانت أساليب الاستفهام أحد موضوعاتها؛ منها كتاب: دلالات التراكيب للدكتور محمد محمد أبو موسى، وكتاب: أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين للدكتور قيس إسماعيل الأوسي، وكتاب: فن البلاغة للدكتور عبد القادر حسين، وكتاب: البلاغة الاصطلاحية للدكتور عبده عبد العزيز قلقيلة، إضافة إلى وجود الاستفهام- بالضرورة- في معاجم المصطلحات البلاغية التي صنفها علماء معاصرون؛ منهم الدكتور بدوي طبانة، والدكتور أحمد مطلوب، والدكتورة إنعام فوال.

وقد أفدت في هذه الدراسة من جهود العديد من أصحاب المؤلفات السابقة، وفي مقدمتهم: ابن جني وعبد القاهر الجرجاني والزركشي والسيوطي من القدامى، والدكتور رجاء عيد والدكتور عبد العظيم المطعني والدكتور محمد محمد أبو موسى والدكتور صبحي رشاد والدكتور قيس إسماعيل الأوسي والدكتور عيد بلبع من المعاصرين.

وتختلف دراستي عن الدراسات السابقة من وجوه: أحد هذه الوجوه هو أنها تتعقب الاختلالات المصطلحية المحدقة بالاستفهام والتي تتردد أصداؤها لا في مفهومه اللغوي والاصطلاحي فحسب، بل تتردد- أيضا- في إحصاء أدواته، وفي التطابق بين المفهوم والمصادق.

والثاني من وجوه الاختلاف: هو أن دراستي تنطلق من الاختلالات المصطلحية إلى مشكلات أخرى تحدق بالاستفهام؛ كمشكلة التداخل بين المعاني المتعددة التي تنتجها الأداة الواحدة بمعونة القرائن والسياق، ومشكلة بقاء معنى الاستفهام أو التجرد منه حال خروج أدواته إلى غير طلب الفهم، ومشكلة انتماء الاستفهام إلى المجاز، ومشكلة الاضطراب في تسمية المعاني المفادة من أدوات الاستفهام، ومشكلة الدعوة إلى إقصاء أساليب الاستفهام من الحقل البلاغي.

ثانيا: المصطلح

الاستفهام لغة: طلب الفهم، وفيما دونه الزمخشري أن العرب تقول: "من جزع من الاستبهام فزع إلى الاستفهام" (الزمخشري، 1985م، 220/2)، وأضاف ابن منظور "استفهمه: سأله أن يفهمه، وقد استفهمني الشيء فأفهمته"(ابن منظور، د- ت، مادة فهم) . واضح أن الدلالة اللغوية تشير إلى عامل نفسي يحرض على الاستفهام، هذا العامل هو جزع الإنسان أمام ما يعترض حياته من مبهمات، ورغبته في تعويض الجزع والتداوي منه بالمعرفة التي يتطلع إلى الحصول عليها ممن يستفهم منه. ولأن المبهمات لا تنفد وستظل بالإنسان محدقة؛ لذا لن ينتهي جزع الإنسان أمامها، ليظل العامل النفسي محرضا قويا على الاستفهام بوصفه دواءً من الجزع، وبابا إلى طمأنة النفس بيقين المعرفة.

أما في الاصطلاح فالاستفهام: "طلب العلم بشيء لم يكن معلوما من قبل" (مطلوب، 1983م، 181/1)، ومعنى هذا أن أسلوب الاستفهام أشبه بمثلث ثلاثي الأضلاع: المُسْتَفْهِم ويمثل قاعدة المثلث، المُسْتَفْهَم عنه ويمثل الضلع الأول من المثلث، المُسْتَفْهَم منه ويمثل الضلع الأخير.

واللافت أن هناك آصرة بين مفهومي الاستفهام: اللغوي والاصطلاحي، ولهذه الآصرة أثرها في استقرار أي مصطلح، لكن الملاحظ أن حصر الاستفهام بمفهوميه اللغوي والاصطلاحي في ثنائية عدم الفهم وطلب الفهم، كان له أقوى الآثار السلبية في معظم المشكلات المحدقة بهذا المصطلح؛ لأن تلك الثنائية أخلت بالتطابق المطلوب بين المصطلح والمشهود من وقائع التخاطب والتفاهم بأساليب الاستفهام بين المتكلمين بالفصحى بحيث لم يعد المفهوم مطابقا للمصادق؛ فوقائع التخاطب تؤكد أن المستفهم كما يكون جزعا من مبهمات تحيط به وتدفعه إلى الاستفهام، يكون - أيضا- في منطقة وسطى بين الفهم وعدم الفهم فيستفهم متثبتًا مما يعرف. وفي زحام المدن غالبا ما يستفهم المرء عن مكان سبق أن تردد عليه، ولكن تشابه المعالم يدفعه إلى الاستفهام تثبتا مما لديه من معرفة سابقة؛ ولهذا لا يمكن أن يستوي من يستفهم جزعا من الإبهام وطلبا للمعرفة، بمن يستفهم تثبتا من معرفة سابقة لديه.

كما أن المشهود من وقائع التخاطب والتفاهم بأساليب الاستفهام، يؤكد أن الاستفهام لا يقتصر على طلب الفهم، بل يمتد إلى استفهام العارف بما يستفهم عنه، وينهض فن تجاهل العارف دليلا ساطعا على أن مفهوم الاستفهام يتسع لاستفهام العارف، بل إن بلاغيا متأخرا كالشهاب الحلبي نبه صراحة إلى أن تجاهل العارف ما هو إلا سؤال المتكلم عما يعلم حقيقته؛ ليخرج كلامه مخرج المدح، أو الذم، أو ليدل على شدة التَدَلُّه في الحب، أو بقصد التعجب، أو التوبيخ، أو التقرير (الشهاب الحلبي، 1980م، 221).

ومن يتقصى شواهد تجاهل العارف في الشعر العربي، منذ الجاهلية وما تلاها من عصور، لن

يخطئه ملاحظة ما في تلك الشواهد من استفهامات لا يبعث عليها جزع من استبهام ولا تطلع إلى إزاحة مبهمات، بل تبعث عليها مقاصد أخرى يستهدفها الشاعر؛ فالمبالغة في تحقير المهجو هي- وليس الجزع من الاستبهام والتطلع إلى إزاحة المبهمات والرغبة في معرفة المجهول- التي تحمل زهيرا بن أبي سلمى على أن يستفهم عما إذا كان آل حصن رجالا أم نساء، مع يقينه أنهم- كغيرهم من القبائل والبطون- فيهم الرجال والنساء، لكنه يراهم رجالا إلى ضعف النساء أدنى، وعن شجاعة الرجال وشهامتهم وإقدامهم أنأى؛ يقول (ابن المعتز، 1982م، 56):

وما أدري وسوف إخالُ أدري أقومٌ آل حصنٍ أم نساءُ

والمبالغة في التعبير عن السَّكَر بالهوى هي التي تحمل ابن المعتز على تجاهل ما يعرف، وصوغ أحاسيسه صوغ المستفهم عما لا يعرف؛ وذلك في قوله (أبو هلال العسكري، 1984م، 447):

كم ليلة عانقت فيها بدرها حتى الصباح موسدا كتفيه

وسكرت لا أدري أمن خمر الهوى أم كأسه أم فيه أم عينيه

ولم يكن ذو الرمة جزعا من الاستبهام أو طالبا للفهم، وإنما توسل بالاستفهام متجاهلا ما لا يخفى على من له أدنى حظ من بصر أو حس، معربا بتجاهله لا عن هيامه برشاقة محبوبته فحسب، بل عن سكرته بعينيها الواسعتين، وحيرته في تفسير سحرها؛ أصداء ما سبق تتردد بقوة في قوله: (أبو هلال العسكري، 1984م، 446).

بالله يا ظبيات القاع قلن لنا ليلاي منكن أم ليلى من البشر

وإلى جانب ما سبق من شواهد شعرية قاطعة الدلالة - أولا- على أن العرب تخاطبت وتفاهمت منذ الجاهلية باستفهام العارف، وثانيا على خطأ حصر مفهوم الاستفهام في دائرة طلب الفهم، وسيما أن هناك تنبيهات إلى استفهام العارف ألح عليها علماء؛ من أمثال المبرد (المبرد، 1386هـ، 292/2) وابن جني (ابن جني، 1987م، 465/2)، وكان الأحرى بالزمخشري وابن منظور وغيرهما من أصحاب المعاجم اللغوية، أن يحيطوا بالسنن التي يجري عليها كلام العرب، حتى إذا حرروا مادة "فهم" جاء تحريرهم موافقا لما تجري به أساليب التخاطب والتفاهم!

كذلك كان الأحرى بالبلاغيين القدامى؛ الذين سكوا مصطلح الاستفهام، وبمن صنف-من المعاصرين-

معاجم للمصطلحات البلاغية، أن يتقصوا أخبار الاستفهام في مظانها المختلفة، وأن يلاحظوا الوشائج التي تصله بفن بلاغي له عراقته؛ مثل تجاهل العارف؛ فإن من أركان الضبط المصطلحي معرفة "كل علاقة للمصطلح المدروس بغيره من المصطلحات" (البوشيخي، 2012م، 51)، حتى يتسنى الفصل في تنازع المفاهيم، وترسيم حدود الاستفهام على نحو يميزه من تجاهل العارف ويعطيه استقلاله المصطلحي، لكن شيئا من ذلك للأسف لم يحدث، ولا يزال الاضطراب وتداخل المفاهيم ناطقين لا بالعجز عن تحرير مواريثنا المصطلحية فحسب، بل بالإصرار على مهادنة الخطأ وتوريثه للأجيال، والرضا بأنه ليس في الإمكان أبدع مما كان!

ولاشك في أن تحديد الأدوات؛ التي يُسْتَفْهَمُ بها، ركن رئيس من أركان الضبط المصطلحي، لكن هذا الركن خولف عند أكثر من بلاغي؛ فالسكاكي يقتصر على تحديد اثنتي عشرة أداة من أدوات الاستفهام وهي: الهمزة، وهل، و(أم) وما، ومن، وأي، وكم، وكيف، وأين، ومتى، وأيان، وأنى. (السكاكي، 1987م، 148)

والسيوطي يثبت إحدى عشرة أداة مستثنيا مما أثبته السكاكي الأداة(أم) (السيوطي، 1987م، 234/3)، أما الدكتور أحمد مطلوب والدكتور عبده عبد العزيز قلقيلة فقد أثبتا إحدى عشرة أداة(مطلوب، 1987م، 183/1، 182)، وأما الدكتور قيس إسماعيل الأوسي فقد أثبت ثلاث عشرة أداة (الأوسي، 1988م، 411، 319)، في حين أثبت الدكتور حسني عبد الجليل يوسف أربع عشرة أداة (يوسف، 2001م، 252، 247).

إذن ثمة نقص واضطراب يشوبان عدة أدوات الاستفهام عند أكثر من بلاغي؛ أما النقص فلنا عليه دليلان؛ أحدهما: أن أداة الاستفهام " مَهْيَمْ " لا وجود لها في مصنفات عديدة؛ من مثل مفتاح العلوم للسكاكي، والبرهان للزركشي، والإتقان للسيوطي، ودلالات التراكيب للدكتور محمد محمد أبو موسى، وفن البلاغة للدكتور عبد القادر حسين، ومعجم المصطلحات البلاغية للدكتور أحمد مطلوب، والبلاغة الاصطلاحية للدكتور عبده عبد العزيز قلقيلة، وأساليب الاستفهام في الشعر الجاهلي للدكتور حسني عبد الجليل يوسف. وفي مقابل عزوف من أسلفنا ذكرهم عن إثبات(مَهْيَمْ)، نجد الدكتور قيس إسماعيل الأوسي يثبتها، وينبه على أن المبرد كان سباقا إلى إدراجها ضمن أدوات الاستفهام، سباقا إلى التنبيه على أن (مَهْيَمْ) تناظر الهمزة وهل وأم في كونها حرف استفهام معناه: (ما) والسؤال بها أشبه بقولنا: "ما الخبر؟" و" ما الأمر؟". ويضيف الدكتور قيس أن المبرد استدل على رأيه بحديث نبوي مفاده أن رسول الله - ﷺ- رأى بعبد الله بن عوف رَدْع خَلُوقٍ، فقال: (مَهْيَمْ؟)، فقال عبد الله بن عوف: تزوجت يا رسول الله، فقال- ﷺ- " أَوْلِمْ ولو بشاةٍ

" (البخاري، د.ت، برقم 1944)[1].هذا دليل.

والآخر: هو أن النغمة الصوتية لا وجود لها فيما أحصاه أكثر البلاغيين قديما وحديثا من أدوات الاستفهام، مع أنها جزء من الواقع اللغوي المعيش؛ بها يعبر الفصحاء والعوام عن طلب الفهم حينا، وبها ينتجون معاني أخر أكثر الأحيان، ولا غنى عنها لا في التوجيه البلاغي لما تغايرت قراءته من آي الذكر الحكيم، ولا في التوجيه البلاغي لما في النصوص السردية من استفهامات صوتية فياضة بالمعاني.

هكذا غض الذين سكوا المصطلح أبصارهم عن الوظيفة الاستفهامية التي تؤديها النغمة، وأقصوا النغمة مما عدوه أدوات مخصوصة يستفهم بها! ولا مجال للتعلل-هنا- بأنهم تقيدوا بما هو مكتوب من أدوات؛ لأن الأصوات أصل من أصول تحرير المصطلحات في علوم عديدة؛ كالقراءات والصرف والعروض. ولو اقتدى البلاغيون- حين سكوا مصطلح الاستفهام- بمنهج علماء القراءات والصرف والعروض في سك مصطلحاتهم، فما كان ليعسر عليهم أن يجعلوا النغمة أداة استفهام كغيرها من الأدوات!

وأما الاضطراب فمن دلائله أن من البلاغيين من يثبت أداة الاستفهام " أم" ومنهم من لا يثبتها؛ يؤكد ما سبق أن الزركشي يثبتها مع أخواتها من الأدوات(الزركشي، د. ت، 347/2)، لكن السيوطي لا يثبتها (السيوطي، 1987م، 234/3)، كما لم يثبتها الدكتور أحمد مطلوب(مطلوب، 1983م، 183/1، 182). وفات الذين لم يثبتوها أن صنيعهم يلغي أداة من ناحية، ويعطل قدرة الهمزة على إفادة معنى التسوية من ناحية أخرى!

ومهما التمسنا الأعذار لمن سك مصطلح الاستفهام ومن صنف معجما للمصطلحات البلاغية، فلا شك أن غياب أية أداة من أدوات الاستفهام، يعد دليلا كافيا على عدم دقة المسح المصطلحي وعلى اختلال التطابق بين المفهوم والمصادق في الاستفهام.

ولعل أقوى التهديدات المحدقة بمصطلح الاستفهام، أن قصر دلالته على طلب الفهم يتعارض مع المحكي عن رب العزة مما أسموه- خطأ- استفهامات قرآنية؛ من مثل قوله تعالى:﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسۡجُدَ إِذۡ أَمَرۡتُكَۖ﴾{ الأعراف، 12}.

وترجع فداحة هذه التهديدات إلى سببين؛ أولهما: أن العليم لا يستفهم، وأن إدراج المحكي عن رب العزة تحت مفهوم الاستفهام، يثير شكوك الآخر- المختلف عنا عقيدة- في تنزه الله عن النقص، ويغري غلاة

[1] الحديث ذكره البخاري في صحيحه برقم 1944، مع اختلاف في الرواية عما أثبته المبرد؛ فقد أثبت المبرد(ردع خلوق)، وأثبت البخاري(وضر من صفرة). والردع الخلوق: التزعفر الذي نهى عنه الرسول.

المستشرقين بالطعن في سماوية القرآن ونبوة محمد عليه الصلاة والسلام! ومع أن هناك تنبيهات بلاغية على أن ما جاء في القرآن على لفظ الاستفهام، فإنما يقع في خطاب الله، على معنى أن المخاطب عنده علم بما يثبته الاستفهام أو ينفيه(السيوطي، 1987م، 235/3)، وأنه لا يدخل في دائرة التحديد الاصطلاحي الذي حدده البلاغيون للاستفهام(بلبع، 1999م، 24، 23) إلا أن تلك التنبيهات لم تجد آذانا مصغية للأسف، ولذلك ظلت الأسئلة المحكية عن رب العزة تجاور استفهامات الشعراء في مصنفات بلاغية قديمة ومعاصرة!

وأما السبب الآخر فهو أن الهمزة والسين والتاء تدل- بوصفها جزءا رئيسا من الصياغة اللغوية لمصطلح الاستفهام-على طلب الفهم، ومن ثم سيظل التعارض قائما بين الصياغة اللغوية بوضعها الراهن ومطلق علمه- سبحانه وتعالى-إلى أن تتوافق المؤسسات الدينية والتعليمية والمجامع اللغوية، في العالمين: العربي والإسلامي، على إخراج أسئلة رب العزة من مبحث الاستفهام.

وإلى أن تتوافق المؤسسات الدينية والتعليمية على سد تلك الثغرة وتوابعها، يجدر بالبلاغيين أن يخرجوا الأسئلة المحكية عن رب العزة من حيز الاستفهام غيرة على الله، وانتصافا لكرامة العلم؛ فلا يعيبنا في شيء أن نعكف على تنقية ما في تراثنا البلاغي ومصنفاتنا المعاصرة من أخطاء، إنما يعيبنا أن نخادع أنفسنا ونهادن الخطأ ونورثه الأجيال!

ومن التهديدات المحدقة بمصطلح الاستفهام أن حده المعتمد في كتابات القدامى والمعاصرين من البلاغيين، يقتصر على طلب الفهم، ومن ثم لا يصدق على ما يخرج من أدواته إلى غير طلب الفهم، خلافا للشعائر المصطلحية التي تقضي بأن تتسع القوة الاستيعابية للمصطلح لكل ما يُؤدَّى بأدواته من معانٍ، بغض النظر عن كونها حقيقية أو مجازية.

ولقد كان من أثر قَصْر المفهوم على طلب الفهم أن اضطرب البلاغيون في تسمية المعاني المفادة من الأدوات المستعملة في غير طلب الفهم؛ إذ يسميها ابن يعقوب المغربي معاني مجازية(ابن يعقوب المغربي، د.ت، 306/2، 290)· أما الدكتور عبد العظيم المطعني فتارة يقطع بكونها مجازية فيقول: " وخروج الاستفهام إلى مثل هذه المعاني مجاز قطعا" (المطعني، د.ت، 474/1)، وتارة أخرى يرجح مجازيتها فيقول: "واستعمال الاستفهام في غير الطلب مجاز مرسل على الراجح" (المطعني، د.ت، 594/1)، وأما الدكتور عبد القادر حسين فهو يسميها معاني فرعية (حسين، 1977م، 136)، في حين يسميها الدكتور عبده عبد العزيز قلقيلة معاني أخرى تارة (قلقيلة، 1983م، 171)، ويسميها أغراضا بلاغية تارة أخرى (قلقيلة، 1983م، 180)، أما الدكتور محمد محمد أبو موسى فيعرب عن عدم اطمئنانه إلى مجازيتها (أبو موسى، 1987م، 216).

ومن المخاطر المصطلحية المحدقة بالاستفهام، أنه حائر بين الإنشاء والخبر؛ فالجمهور ينظر إليه

بوصفه أحد أساليب الإنشاء الطلبي (السيوطي، 1987م، 243/3، 234 وحسين، 1977م، 115، 114. وقلقيلة، 1987م، 192، 148. والأوسي، 1988م، 460، 305). لكن الزركشي يأبى إلا أن يقسمه على استفهام خبري وآخر إنشائي (الزركشي، د.ت، 328/2)، ضاربا عرض الحائط بما تعارف عليه البلاغيون في تمييز الخبر من الإنشاء، وهو أن الخبر يُحْكَم عليه من حيث الصدق والكذب، ولا كذلك الإنشاء. ومما يدل على فساد هذا التقسيم أن الزركشي نفسه يضطرب في الاستدلال على كل قسم حتى إنه يستدل على الاستفهام الخبري (الزركشي، د.ت، 332/2) بالشاهد القرآني: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ۞ وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ﴾ {الشرح، 2:1}، ثم يعود ليستدل بالشاهد نفسه على الاستفهام الإنشائي! (الزركشي، د.ت، 340/2). وإزاء هذا الاضطراب في التقسيم والاستدلال تمس الحاجة إلى تنقية تراثنا البلاغي مما يشوبه، لكن التنقية لا تعني التدخل بالحذف، بل تعني تحرير استدراكات على هذا المصنف أو ذاك بحيث تنبه الدارسين إلى المزالق، وتعصمهم من الوقوع فيها، أو الانخداع بها.

ثالثا: المشكلات

لقد لاحظ البلاغيون العرب قدامى كانوا أو محدثين أن لأدوات الاستفهام معاني عديدة تفيدها بمعونة السياق والقرائن؛ كالتقرير والإنكار والتوبيخ والتسوية والاستبعاد والأمر والنفي والاستبطاء، إلى غير ذلك من المعاني التي بلغت عدتها- فيما دونه السيوطي- اثنين وثلاثين معنى (السيوطي، 1987م، 240/3، 235)، والتي زادت عند الدكتور أحمد مطلوب إلى أربعين معنى(مطلوب، 1983م، 194/1، 183). تلك المعاني غير ملفوظ بها في جملة الاستفهام، لكنها قابعة تحت الظاهر الملفوظ به، وهي" من صميم فن البلاغة" (حسين، 1977م، 136)، وفي الغوص عليها واستخراجها يجد البلاغي لذة كبرى، وفي تقديمها إلى المتلقي تغذية لحاجاته الجمالية.

وبرغم أن المعاني المفادة هي الآصرة الأقوى؛ التي تصل أدوات الاستفهام بالدرس البلاغي، فإن الأداة الواحدة تفيد في شاهد واحد معاني تتعدد وتتداخل تداخلا يجعل ضبطها وإحكام سيطرة العلم عليها أمرين بالغي الإضناء، مع ما لهذا من تأثيرات سلبية في عمليات التذوق والتحليل والاستدلال والحكم؛ فعندما يقول لقيط بن يعمر الإيادي (ابن الشجري، 1975م، 16):

مـاذا يَـرُدُّ عـلـيـكـم ذِكْـرُ أَوَّلِـكُـم إن ضـــاع آخِرُه أو ذلَّ و اتَّضــعـا

فالسياق يساعد على إفادة "ما" معنى نفي الفائدة عن تَغَنِّي الأذلة بما لآبائهم وأجدادهم من عزة، والسياق يساعد على إفادة الأداة نفسها معنى إنكار فتنة الأذلة بأمجاد غابرة. وتتآزر دلالة المضارع " يَرُدُّ " مع

السياق في إفادة الأداة نفسها معنى التحذير من احتمال فتنة غير المخاطبين المعينين بالضمير في "عليكم" بأمجاد لا تعز ذليلا، إضافة إلى إفادة التهكم ممن تثملهم أمجاد لم يصنعوها، وممن لا تعي عقولهم- في الحاضر والمستقبل- أن مطلق التغني بأمجاد الماضي لا يساوي شروى نقير، ولن يجدي مع الذل شيئا. نحن إذن أمام أربعة معان: النفي والإنكار والتحذير والتهكم، وهذه المعاني تتداخل تداخلا يتعذر معه ضبط الحدود المائزة لكل معنى على حدة؛ فنحن لا ندري من أين يبدأ النفي- مثلا- وأين ينتهي، وقس على ذلك بقية المعاني. وفي ظل هذا التداخل يتعذر على البلاغي أن يعطي تفسيرا مقنعا لقدرة أداة واحدة: (ما)على أن تنقل من معناها الوضعي إلى أربعة معانٍ في وقت واحد، كما يتعذر عليه أن يجد لكل معنى من الأربعة، قرينة تمنع إرادة المعنى الوضعي للأداة(ما) وتوجه - في الوقت نفسه- إلى كل معنى من المعاني الأربعة على حدة. أما التعلل بالعون السياقي في تعيين المفاد من غير المفاد فكثيرا ما يأتي في مسكوكات لفظية لا تبين غامضا، ولا تلبي حاجة المتلقي إلى المعرفة، بل لا ترقى إلى مستوى حاجاته الجمالية.

ومما يزيد الأمر اضطرابا أن التعاطي البلاغي مع الاستفهام ظل قرونا عديدة يحوم حول المعاني المفادة من أدواته، دون أن يتمكن لا من تحديد النوع المجازي لتلك المعاني، ولا من تحديد العلاقة التي تحكم التجوز. وأمام ذلك الوضع المضطرب عمد بلاغيون عديدون؛ كالزركشي والسيوطي والدكتور أحمد مطلوب إلى الالتفاف على المشكلة فاختزلوا المعاني المتعددة؛ التي تفاد من أداة واحدة، في معنى واحد، وهو إجراء أقل ما يوصف به أنه يزيد أطياف المعاني التي تقبع في أعماق الجملة الاستفهامية احتجابا.

ولتعدد المعاني وتداخلها مشكلات منهجية أيضا؛ إذ إن إنجاز دراسة عن الاستفهام الإنكاري في القرآن المكي، لاختبار مدى التطابق بين المقال والمقام، قد يكون مغامرة بحثية غير مضمونة النتائج؛ لأن الإنكار تصاحبه غالبا معانٍ أخرى؛ كالتبكيت والنهي والتعجب والتحذير، ومن الصعوبة أن نفصل كل معنى من المعاني الخمسة على حدة، ومن الخلل المنهجي أن نغض النظر عن بعضها، ونوجه طاقتنا البحثية إلى الإنكار وحده.

كذلك قد يتعذر إنجاز دراسة عن استفهام التعجب في شعر شاعر كثير التبرم؛ مثل المتنبي. وبرغم أن دراسة من هذا القبيل يمكن أن تكشف عن مدى التشابه والاختلاف بين ما يفعم المتنبي من ثورة وتبرم وبين استفهاماته التي تتوجه إلى التعجب؛ فإن التعجب غالبا ما تصاحبه السخرية والتبكيت، وهذه المصاحبة من شأنها أن تجعل عدم الدقة محدقا بنتائج مثل تلك الدراسة.

ومن المشكلات المنهجية التي تترتب على تعدد المعاني واستحالة الفصل بينها، أن الشاهد الواحد يمكن أن يتكرر في أكثر من معنى؛ ولتأكيد ما سبق ننظر إلى المفاد من الهمزة في قول الخنساء ترثي أخاها صخرا (الخنساء، 2004م، 72):

فقد ودعت يوم فراق صخر أبي حسَّانَ لَذَّاتِي وأُنْسِي

فيا لهفي عليه ولهف أمي أيصبح في التراب وفيه يمسي

وسنجد السياق يساعد الهمزة في: "أيصبح في التراب وفيه يمسي" على إفادة معنى التفجع والتعجيب، ومن ثم جاز إدراج البيتين مرة في معنى التفجع وأخرى في معنى التعجيب، وهو إجراء صحيح من الناحية القاعدية، لكن المتلقي غير المتخصص قد يلتبس عليه الأمر فيتوهم ذلك الإجراء من قبيل الزلل أو العجز عن تنوع الشواهد، وقد يفقد الثقة في علم المستدل بالشاهدين.

ولتعدد المعاني وتداخلها أثره في اضطرب التعاطي البلاغي مع العديد من الاستفهامات القرآنية المحكية عن الملائكة والأنبياء والرسل والطغاة؛ نجد مثلا لذلك تعاطي البلاغيين مع دلالات الهمزة في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًاۚ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ {المائدة،76}؛ فقد تقيد البلاغيون بقواعد تقرر أنك إذا بدأت بالمضارع كان المعنى على أنك تعمد بالإنكار على الفعل نفسه (الجرجاني، 1992م، 116)، وأن المنكر لابد أن يلي الهمزة (قلقيلة، 1983م، 180)، وبمثل هذا التفكير القاعدي توصلوا إلى إفادة الهمزة معنى الإنكار، ثم مضوا يقسمون الإنكار إلى قسمين: إنكار توبيخي يكون على أمر حصل في الماضي، وآخر تكذيبي يكون على أمر حصل في الماضي، أو يحصل في الحاضر، أو يحتمل حصوله في المستقبل. (قلقيلة، 1983م، 179) وبمقتضى هذا التقسيم حملوا الهمزة على الإنكار التكذيبي انطلاقا من دلالة المضارع " تعبدون" على التجدد من آن لآخر، ولكن الحمل على الإنكار التكذيبي وحده ليس كافيا؛ لأن السياق يساعد أيضا على إفادة الهمزة معنى السخرية من عقول لا تعصم أصحابها من شناعة الاعتقاد في معبود لا يضر ولا ينفع. وهنا يتداخل الإنكار التكذيبي مع السخرية، غير أن الولاء للقاعدة وحدها حال دون رؤية العون السياقي الذي يوجه الهمزة إلى معنى السخرية.

ومن ذلك اضطراب التعاطي البلاغي مع دلالة "ما" في قوله تعالى: ﴿وَوُضِعَ ٱلْكِتَٰبُ فَتَرَى ٱلْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَٰوَيْلَتَنَا مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحْصَىٰهَاۚ وَوَجَدُواْ مَا عَمِلُواْ حَاضِرًاۗ﴾ {الكهف، 49}؛ فالزركشي يحمل " ما " على معنى التفجع وحده (الزركشي، د.ت، 338/2)، ويحملها السيوطي على معنى التفخيم وحده (السيوطي، 1987م، 237/3)، والدكتور أحمد مطلوب يجاري الزركشي فيحمّل"ما" على معنى التفجع، ثم يعقب على الآية تعقيبا فيه شبهة تناقض؛ يقول:"...الآية لا تشعر بالتفجع كما تشعر بالتعظيم والتفخيم" (مطلوب، 1983م، 189/1)، أما الدكتور عبد العظيم المطعني فقد حمل "ما " على معنى التعجب وحده (المطعني، 1999م، 245/2)، وأما الدكتور حسني عبد الجليل فقد حملها على معنيين : التعجب والإنكار (يوسف، 2001م، 15).

وفي تقديري أن السياق يساعد على إفادة "ما" معنى تعجب المجرمين وتفجعهم مما أحصاه الكتاب من دقيق أعمالهم وكبيرها، أما معنى التفخيم الذي تبناه السيوطي فليس في السياق ما يساعد على إفادته؛ لأن المجرمين مفعمون رعبا، ذاهلون من هول ما هو مدون من معاصيهم، وليس من الملائم أن يُفَخِّمَ مجرمون تلك حالهم كتابا أحصى عليهم جرائمهم وحمل دلائل معاصيهم، وإنما هي العاطفة الدينية الغلابة تحمل السيوطي على توجيه "ما" إلى معنى التفخيم. وأما معنى الإنكار فليس في السياق ما يساعد على إفادته؛ فقد وُضِعَ الكتاب، وبُعِثَ المجرمون من قبورهم، ووجدوا أعمالهم دقيقها وكبيرها محصاة عليهم، ولم يعد للإنكار ثم مجال.

ولتعدد المعاني وتداخلها قَلَّ التوافق وَكَثُرَ التخالف بين البلاغيين؛ نجد مثلا لذلك موقفهم من دلالة الهمزة في قوله تعالى: " ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ أَن يَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا ﴾ { العنكبوت: آية2}؛ فهناك توافق على أن الهمزة تفيد الإنكار؛ إنكار أن يحسب المؤمنون أن النطق بالشهادتين كافٍ لكي يصبحوا في مأمن من صغير الابتلاءات وكبيرها، وهناك تخالف صارخ حول ما تفيده الهمزة من معانٍ إلى جانب معنى الإنكار؛ فأبو السعود يرى الهمزة تفيد مع الإنكار استبعادا (أبو السعود، د.ت، 29/7)، والدكتور محمد محمد أبو موسى يراها تفيد مع الإنكار توبيخا وعتابا وتعجبا أبو موسى، 1987م، 218)، والدكتور عبد العظيم المطعني يراها تفيد الإنكار وحده، وينفي أن يكون هناك ثم وجه لإضافة أية معانٍ أُخَر إلى معنى الإنكار (المطعني، 1999م، 218/3). هذا التخالف جعل الهمزة قادرة على إنتاج خمسة معانٍ في وقت واحد: الإنكار والاستبعاد والتوبيخ والعتاب والتعجب! إن المشكلة تتجاوز مجرد إثبات قلة التوافق وكثرة التخالف، إلى ما هو أخطر؛ نعني أن ما أثبته أبو السعود من إفادة الهمزة معنى الاستبعاد، وما أثبته الدكتور محمد محمد أبو موسى من إفادتها معاني التوبيخ والعتاب والتعجب، ينفيه الدكتور عبد العظيم المطعني، وفي هذا ما يشيع بلبلة بلاغية حول استفهامات لها حظ من قداسة القرآن، لاسيما أن شيوخ البلاغيين؛ الذين ينتظر منهم أن يفصلوا في مثل هذه الاختلافات، آثروا الصمت على الانتصاف للعلم وكرامته!

وقل توافق البلاغيين وكثر تخالفهم فيما يفاد من معاني الاستفهام في قوله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ { النبأ، 1}؛ فقد حمل ابن قتيبة الاستفهام على معنى التعجب وحده (ابن قتيبة، 1973م، 279)، وحمله الزمخشري على معنى التفخيم وحده (الزمخشري، 2009م، 206/4). ويجاري الدكتور عبد القادر حسين ابن قتيبة في حمل الاستفهام نفسه على التعجب وحده (حسين، 1977م، 142)، أما الدكتور عبد العظيم المطعني (فيؤكد أن هذا الاستفهام يكاد يكون قسما بعينه، وأنه ليس للتقرير ولا للإنكار، بل المراد منه الإثارة وتحريك المشاعر إلى ما سيلقى من بيان، وينشأ عن الإثارة وتحريك المشاعر كل المعاني التي أشار إليها البلاغيون من التفخيم والتهويل والتعجيب وعظمة شأن المستفهم عنه ورائحة من التقرير. (المطعني، 1999م، 336/4).

وهكذا يتفق ابن قتيبة والزمخشري والدكتور عبد القادر حسين على أن الاستفهام يفيد معنى واحدا، ثم يختلفون في نوع المعنى؛ فابن قتيبة والدكتور عبد القادر حسين يجعلانه تعجبا، والزمخشري يجعله تفخيما، برغم ما بين التعجب والتفخيم من فروق. هذه واحدة.

والأخرى: هي أن الاستفهام- في الشاهد السابق- تتعدد معانيه عند الدكتور عبد العظيم المطعني، ولكن شيئا من الاضطراب يشوبها؛ فهو ينفي حمل الاستفهام على معنى التقرير ثم يعود ليعترف بأن فيه رائحة من التقرير، وهو ينفي إفادة الاستفهام معنى الإنكار ثم يجعل الإثارة وتحريك المشاعر سببا في إفادته معنى الإنكار، وهو يجعل الإثارة وتحريك المشاعر سببا فيما يفيده الاستفهام من معاني التفخيم والتهويل والتعجيب وعظمة شأن المستفهم عنه، مع أن أدوات الاستفهام كلها تثير المتلقي وتحرك مشاعره إذا استعملت في غير طلب الفهم، ولا يمكن بداهة أن ندع مشاعر المتلقي تحدد المعاني، وإلا فما جدوى الجهود البلاغية التي بذلت سواء في اكتشاف القرينة وضبط وظيفتها أو في تحديد العلاقة بين المعاني المفادة من أداة الاستفهام وما وضعت له اصطلاحا!

وفي قوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْتَغِي حَكَمًا وَهُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلًا ۚ وَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُۥ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ ۖ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾ {الأنعام،114} تتعدد معاني الهمزة وتتداخل بحيث أجمع البلاغيون على إفادتها معنى الإنكار (أبو حيان، 2010م، 627/4)، ثم تفرقت آراؤهم فيما تفيده من معانٍ أُخَر؛ فالدكتور عبد العظيم المطعني يؤكد - ومعه الحق- أن الهمزة أفادت مع الإنكار توبيخا وتسفيها (المطعني، 1999م، 335/1)، أما الدكتور عبد القادر حسين فيشير إلى لطيفة بلاغية أخرى، في دلالة الهمزة، وهي أن المتكلم ينكر الأمر على نفسه في الظاهر، وإن كان مراده إنكاره على المخاطبين؛ يريد بذلك التلطف في النصح، وعدم مواجهة المخاطبين بالإنكار؛ حتى لا يثير غضبهم، وهذا أسلوب لطيف في الإنكار تلين به القلوب فتقبل النصح وتنأى عن الخطأ (حسين، فن البلاغة، 1977م، 141). وغض البلاغيون أبصارهم عن مدى صحة انتقال الهمزة - أو غيرها من أدوات الاستفهام- من معناها الوضعي إلى أربعة معانٍ مجازية في وقت واحد: الإنكار والتوبيخ والتسفيه والتلطف!

وحول معاني "هل" في قوله تعالى:﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ۞ ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ {الكهف، 104:103} تناقضت آراء المفسرين والبلاغيين؛ فقد حملها أبو حيان على معنى التقرير والتوقيف (أبو حيان، 2010م، 322/5)، وحملها أبو السعود على معنى التوبيخ (أبو السعود، د.ت، 249/5)، وحملها الألوسي على معنى التهكم (الألوسي، 1415هـ، 47/16)، ورفض الدكتور عبد العظيم المطعني أن يحملها على معنى التوبيخ والتهكم؛ لعدم وجود سند قوي لا في النظم ولا في المقام، وخلص إلى أنها مستعملة لإثارة الذهن والالتفات إلى ما سيقال حتى يستقر في نفوس المخاطبين

(المطعني، 1999م، 267/2). أما الدكتور صبحي رشاد فهو يجاري أبا السعود والألوسي فيحمل "هل" على التوبيخ والتهكم، ويضيف الاستهزاء زيادة على ما قرره أبو السعود والألوسي (رشاد، 1989م، 162). وما ذهب إليه الدكتور صبحي رشاد أرجح في رأيي من الحمل على إثارة الأذهان وتهيئتها لما سيقال؛ لأن إثارة الأذهان تهيئة لما سيقال تفيدها أكثر أدوات الاستفهام التي تستعمل في غير طلب الفهم.

وتتداخل المعاني ومعها تتناقض الآراء حول دلالة هل في قوله تعالى: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ﴾ {الأعراف،53}؛ فالزركشي والسيوطي والدكتور عبده عبد العزيز قلقيلة يحملون "هل" على معنى التمني (الزركشي، د.ت، 341/2. السيوطي، 1987م، 239/3. قلقيلة، 1983م، 174)، والدكتور أحمد مطلوب تارة يجاري من يحملها على معنى التعظيم (مطلوب، 1983م، 189/1) وأخرى يجاري من يحملها على معنى التمني (مطلوب، 1983م، 191/1)، والدكتور عبد القادر حسين يحملها على معنى التمني مع اليأس والقنوط (حسين، 1977م، 138)، في حين يرى الدكتور عبد العظيم المطعني أن للاستفهام نفسه ثلاثة احتمالات: أن يكون حقيقيا يوجهه بعضهم إلى بعض. هذا احتمال، والثاني: أن يكون إنكاريا يقرون هم به فيما بينهم: أي ليس لنا شفعاء، والأخير: أن يكون للتمني، والراجح من الاحتمالات الثلاثة عند الدكتور عبد العظيم المطعني أن يكون الاستفهام للتمني؛ لشدة هول ما هم فيه، ثم تتبع التمني معان التحسر والتندم وخيبة الأمل (المطعني، 1999م، 376/1، 375). والراجح عندي أن المستفهمين تحدق بهم أهوال تجعل حمل استفهامهم على الإقرار والتعظيم مستبعدا، وتجعل الحمل على التمني المشوب بالندم أرجح.

ويبدو ضنينا تعاطي البلاغيين مع دلالة هل في قوله تعالى:" ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلۡخَمۡرُ وَٱلۡمَيۡسِرُ وَٱلۡأَنصَابُ وَٱلۡأَزۡلَٰمُ رِجۡسٞ مِّنۡ عَمَلِ ٱلشَّيۡطَٰنِ فَٱجۡتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ۝إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيۡطَٰنُ أَن يُوقِعَ بَيۡنَكُمُ ٱلۡعَدَٰوَةَ وَٱلۡبَغۡضَآءَ فِي ٱلۡخَمۡرِ وَٱلۡمَيۡسِرِ وَيَصُدَّكُمۡ عَن ذِكۡرِ ٱللَّهِ وَعَنِ ٱلصَّلَوٰةِۖ فَهَلۡ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾ {المائدة، 91}؛ فالشائع بين البلاغيين أن يحملوا "هل" في نظائر هذا التركيب، على معنى الأمر (مطلوب، 1983م، 185/1 وقلقيلة، البلاغة الاصطلاحية، ص 178)[2]، وعلى هذا الأساس نظروا إلى الاستفهام في: "فهل أنتم منتهون" على أنه أمر بمعنى: انتهوا؛ بدا ذلك واضحا عند الزركشي (الزركشي، د.ت، 339/2) والسيوطي (السيوطي، 1987م 238/3) والدكتور أحمد مطلوب (مطلوب، 1983م، 185/1) والدكتور عبد القادر حسين (حسين، 1977م، 138) والدكتور عبده عبد العزيز قلقيلة (قلقيلة، 1987م، ص178)، والدكتور صبحي رشاد (رشاد، 1989م، 47، 42)، ولكن الزمخشري خالف؛ إذ حمل "هل" على معنى توبيخ المخاطبين بالبلادة والعناد (الزمخشري، 2009م، 1/ 420، 419). هكذا أصر البلاغيون على ألا يروا من معاني هل

[2] وعلى الأمر حمل القزويني معنى (هل) أيضا في قوله تعالى:(فهل أنتم مسلمون)، وفي قوله تعالى:(فهل من مدكر)، انظر، عبد المتعال الصعيدي، بغية الإيضاح 45/2، ط: الثامنة، محمد علي صبيح، القاهرة، د- ت.

إلا أحد معنيين: الأمر أو التوبيخ، وكأن اجتماع المعنيين فيها مستحيل!

ومن يصغي بإمعان إلى نبض السياق لن يخطئه ملاحظة أن حمل "هل" على معنى الأمر وحده لا يكفي، وحملها على التوبيخ وحده لا يكفي، وحملها على الأمر والتوبيخ معا لا يكفي أيضا؛ لأن السياق يساعد على إفادتها معنى السخرية إلى جانب ما تفيده من الأمر والتوبيخ ؛ فهي تفيد الأمر بعدم الامتثال حالا أو مستقبلا لما يريده الشيطان من إيقاع العداوة بين المؤمنين في الخمر والميسر وصدهم عن ذكر الله. وهي تفيد توبيخا لمن لم ينته من المؤمنين عما يزينه له الشيطان، وتنشأ عن التوبيخ سخرية مِنْ بلادة عقول من امتثل من المؤمنين لإرادة الشيطان في الماضي، ومن يمتثل لها في الحاضر، ومن يحتمل امتثاله لها في المستقبل.

ولو اقتصرت دلالة "هل" على معنى الأمر وحده؛ كما ذهب الزركشي والسيوطي والدكتور أحمد مطلوب والدكتور عبد القادر حسين والدكتور عبده عبد العزيز قلقيلة، فما كان أيسر أن يقال:" انتهوا"، لكن النظم القرآني يتدرج في عرض معاصي الشيطان ترفقا بالمخاطبين؛ فإن الترفق والملاينة أقدر من الأمر على إفساد ما يزينه الشيطان للنفس المؤمنة، ولعل هذا يفسر التمهيد بذكر المعاصي الشيطانية، وتأخير جملة الاستفهام إلى نهاية الآية بحيث بدت وكأنها تذييل لا تعقيب عليه.

كذلك لو اقتصرت دلالة هل على معنى التوبيخ بفعل قد كان؛ كما ذهب الزمخشري، فما كان أيسر المجاهرة بالتوبيخ، وما كان أيسر أن يقال:" فهل انتهيتم؟"، وخاصة أن هل لها بالجملة الفعلية مزيد اختصاص، لكن النظم القرآني آثر العدول عما هو مألوف في زيادة اختصاص هل بالجملة الفعلية، إلى غير المألوف؛ نعني: "هل+ جملة اسمية مكونة من المبتدأ/أنتم، والخبر/منتهون"؛ لعلمه-تعالى- بأن الشيطان لن يقلع عن وساوسه وإغراءاته، ومن ثم كان الداعي إلى العدول قويا، وكان الحرص على إبراز ما سيتجدد في معرض الثابت دليلا على كمال العناية بحصوله من إبقائه على أصله؛ ولهذا لم يكن غريبا أن يشيد البلاغيون بهذا العدول واصفين إياه بكونه من أبلغ ما ينهى به. إن التعاطي البلاغي الضنين تآزر مع حرص الزمخشري على أن ينفرد بآراء تنسب إليه، في الحيلولة دون رؤية الأمر والتوبيخ والسخرية مجتمعين في "هل"!

كذلك يبدو ضنينا تعاطي البلاغيين مع معاني" من" في قوله تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِي يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦ﴾ {البقرة،255}؛ إذ يحملها الزركشي والسيوطي والدكتور أحمد مطلوب على معنى تعظيم الله سبحانه وتعالى (الزركشي، د.ت، 337/2. السيوطي، 1987م، 239/3. مطلوب، 1983م، 1/ 189)، ويحملها الدكتور عبد العظيم المطعني على معنى النفي وحده، ويبرر رأيه بأن شفاعة بغير إذن من الله لا يمكن أن تكون أبدا.

وفي تقديري أن إفادة "من" معنى النفي مما لا يختلف عليه عاقلان، لكن قصرها على النفي وحده

تحتجب معه عظمة الشفاعة ورفعة الشافعين المأذون بهم من الله، والسياق نفسه يساعد على تلازم الحمل على النفي والتعظيم؛ أما الحمل على النفي فلأنه ليس لأحد- مهما علا قدره- أن يدعي لنفسه حق الشفاعة، إنما الشفاعة منحة يؤتيها الله من يشاء، وأما الحمل على التعظيم فلأن الشفاعة منزلة عظيمة لم يمنحها الله إلا ذوي المكانة الرفيعة عنده؛ كالقرآن والنبي-عليه الصلاة والسلام- والشهداء.

وفي الشعر العربي كما في القرآن الكريم تتعدد معاني ما خرج من أدوات الاستفهام إلى غير طلب الفهم، وتتباين آراء البلاغيين والنقاد والشراح حول تلك المعاني؛ فمن ذلك تعدد معاني الهمزة واختلاف الرأي فيما تفيده؛ وذلك في قول المتنبي معاتبا الحسين بن إسحق التنوخي (العكبري، د.ت، 43/1):

أتنكريا ابن إسحق إخائي وتحسب ماء غيري من إنائي

أأنطق فيك هجوا بعد علمي بأنك خير من تحت السماء

فقد حمل العكبري الهمزة في البيتين على معنى التعجب، لكن الدكتور عبد العظيم المطعني يرى -ومعه الحق- قصورا في الحمل على التعجب وحده؛ لأن التعجب يستفاد من الإثبات كما يستفاد من النفي، وكلام العكبري لم يفصح إن كان مدخول الاستفهام نفيا أو إثباتا في بيتي المتنبي. ويحتج الدكتور عبد العظيم المطعني بأن أبا الطيب ينكر- في البيت الأول-على ابن إسحق إنكاره إخاءه له، وينكر في البيت الأخير أن يكون من نطق على تلك الحال؛ لذلك فالاستفهام في الموضعين ليس للتعجب وحده كما يظن العكبري، بل هو للإنكار أولا وقد نشأ عنه معنى التعجب؛ فالمتنبي استفهم منكرا متعجبا لا منكرا فقط ولا متعجبا فقط، ثم إن العكبري لم يشر إلى الإنكار مع كونه عمدة الدلالة في هذا السياق. (المطعني، د.ت، 124/1)

ومن ذلك تعدد دلالة الهمزة وتباين الآراء فيما أفادته؛ وذلك في قول المتنبي:

أكلما اغتال عبد السوء سيده أو خانه فله في مصر تمهيد

فالعكبري يحمل الهمزة على معنى الإنكار (العكبري، د.ت، 42/2)؛ ولكن الدكتور عبد العظيم المطعني يؤكد أن التفسير بالإنكار وإن كان صحيحا فليس بوافٍ، وأنه كان الأحرى بالعكبري أن يردف الإنكار بالتوبيخ؛ توبيخ أهل مصر لأنهم أطاعوا عبدا قتل سيده، ومهدوا له سبيل الطاعة. ومن كان هذا شأنه فردا أو جماعة فحري بأن ينكر عليه فعله ويوبخ عليه. ويضيف الدكتور عبد العظيم المطعني أن القتل نفسه لم يقع في دائرة الإنكار طبقا لما ذهب إليه العكبري من أن" أكلما" استفهام إنكاري؛ أي لا يجب هذا (المطعني، د.ت، 128/1).

ومن الاستفهامات التي تعددت معانيها وتباينت فيها الآراء، قول المتنبي:

أيــدري الــربــع أي دم أراقــا وأي قلوب هـذا الركـب شـــاقـا

فقد حمل الواحدي الهمزة في: "أيدري الربع" على معنى الإنكار (الواحدي، د.ت، 648/2)، أما الدكتور أحمد مطلوب فقد حملها على معنى التمني (مطلوب، د.ت، 191/1). صحيح أن المتنبي يستفهم من غير العاقل" الربع" والاستفهام من غير العاقل سند منطقي للحمل على التمني، وصحيح أن ليت تقوم مقام همزة الاستفهام بحيث يمكن القول: "ليت الربع يدري أي الركب شاق وأي الدمع أراق"، ولكن الدكتور أحمد مطلوب لم يشر إلى شيء من ذلك، بل اكتفى بمجرد النص على أن الاستفهام للتمني!

لا ضير في تعدد المعاني ما دام السياق والقرائن يساعدان عليه، وستغنم البلاغة كثيرا حين يضيف لاحق البلاغيين معنى لم يفطن إليه بلاغي سابق، وحين يستدرك اللاحق على سابقيه أو يصوب أخطاءهم؛ فإن العلم يُغَرْبَلُ ويتراكم ويزكو بمثل تلك الإضافات والاستدراكات والتصويبات، لكن الضير كل الضير حين تتناقض الآراء فينفي بلاغي ما يثبته بلاغي آخر، وتكون أداة الاستفهام قادرة بمعونة القرائن والسياق، على إفادة المعاني التي يثبتها بلاغي وينفيها آخر، وحين يغض بلاغي كالزمخشري نظره عما قدمه غيره من البلاغيين مع صواب ما قدموه، ويأبى إلا أن يقدم رؤية جديدة لو وضعها بجوار رؤية غيره لتكاملت الرؤى، وحين نجد بلاغيين كالزركشي والسيوطي والدكتور أحمد مطلوب والدكتور عبده عبد العزيز قلقيلة، يقتصرون على رؤية معنى واحد في هذه الأداة أو تلك برغم أن السياق يساعد على إفادتها أكثر من معنى! الضير كل الضير في إحجام المعاصرين عن غربلة الاستفهام ومعانيه في كتب البلاغة والتفاسير، هذا إلى صمتهم أمام تناقضات وقع فيها - بحسن نية- بعض البلاغيين عند توجيه المعاني.

ومما يفاقم مشكلات الاستفهام أن من البلاغيين من يعزل الشاهد عما قبله أو ما بعده، برغم أنه قد يكون لما قبل الاستفهام أو لما بعده أثر كبير في توجيه الدلالة الوجهة الصحيحة؛ نجد لذلك مثلا موقف الزركشي والسيوطي والدكتور أحمد مطلوب من دلالة الهمزة في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَـَٔاوَىٰ﴾{الضحى، 6}؛ فقد امتثل ثلاثتهم لما تقرره القاعدة من أن المقرر به يلي الهمزة؛ فكان من أثر هذا أن سجنوا دلالة الهمزة في تقرير ما بعد النفي. (الزركشي، د.ت، 322/2. السيوطي، 1987م، 3 /236. مطلوب، 1983م، 190/1) أما الدكتور عبد العظيم المطعني فقد حملها على التقرير والامتنان والتفضل (المطعني، 1999م، 368/4).

صحيح أن القاعدة تجعل الاستفهام، في هذا الشاهد ونظائره، تقريرا بما دخل عليه النفي، لكن

سياق الحال يتحكم في معنى الاستفهام في هذا الشاهد ويوجهه أقوى مما تتحكم فيه القاعدة وتوجهه؛ وتأويل هذا أن سورة الضحى مكية، والوحي منقطع، وقريش تتشفى، والنبي الكريم مفعم بالقلق، والعلاقة بين طرفي الخطاب لا تستدعي تقريرا أو تذكيرا بما كان من إيواء رباني لليتيم، وما يسبق الاستفهام من القسم المتكرر: ﴿وَٱلضُّحَىٰ ۞ وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ﴾ {الضحى، 2:1}، ومن النفي المتكرر: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ {الضحى، 3} كل أولئك ينأى بالاستفهام عن التقرير.

ولو كان التقرير هو المستهدف من الاستفهام ما كانت هناك حاجة إلى القسم والنفي. إن في القسم ملاطفة من المُقْسِم(الله) للمُقْسَم له(النبي)، وحَدِبا من الحبيب(الله)على حبيبه(النبي). وفي تكرار القسم والنفي يراعي المتكلم نفسية المخاطب، وفيه أيضا إلحاح من المقسم(الله)على تكذيب المتشفي(قريش)، وعلى محو إصداء تشفيها من نفس المخاطب(النبي)، وكل هذا يوجه دلالة الاستفهام إلى إيناس النبي، وطمأنته، وإذهاب القلق عنه، وبث السكينة في نفسه، لكن الزركشي والسيوطي والدكتور أحمد مطلوب لا يقيمون لشيء مما سبق وزنا، ويصرون على أن يجعلوا الاستفهام للتقرير وحده، ولا أثر فيه للإيناس والطمأنة!

ومن ذلك تجزئة السيوطي للاستفهام وفصله بين المتعاطفين؛ وذلك في قوله تعالى: ﴿أَتَأۡمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلۡبِرِّ وَتَنسَوۡنَ أَنفُسَكُمۡ﴾{البقرة،44}؛ فقد عزل " أتأمرون الناس بالبر" عن "وتنسون أنفسكم"، ثم أعمل في دلالة الهمزة القاعدة التي تقضي بوجوب أن يلي المنكر همزة الاستفهام، وأخذ يجأر بالشكوى من أن أمر الناس بالبر لا يمكن أن يكون منكرا. ولا خلاف فيما تقرره القاعدة، لكن الخلاف ينصب على أمور؛ منها أن السيوطي يعلم يقينا أن همزة الاستفهام لا يليها المنكر فحسب، بل يليها المقرر به أيضا، وهي الوحيدة " التي يسأل بها عن كل شيء في الجملة " (أبو موسى، 1987م، 205)، ولكنه آثر حملها على الإنكار وحده! هذا أمر.

ثاني الأمور: هو أن الفصل بين المتعاطفين جعل السيوطي يستبعد أن تفيد الهمزة معنى التقرير؛ لعلمه أن البخل طبع متأصل في الشخصية اليهودية بوصفها المخاطب المتعين بضمير الجماعة في" أتأمرون" و" تنسون"، وأن تأصل البخل في نفوسهم يبعد معه أن يأمروا الناس بالبر؛ لذلك لم يعد أمامه إلا أن يحمل الهمزة على معنى الإنكار، لكن الفصل بين المتعاطفين يجعل الحمل على الإنكار يتصادم مع المنطق؛ لما هو معلوم يقينا من أن الأمر بالبر لا يمكن أن يكون منكرا.

ثالث الأمور: هو أن الفصل بين المتعاطفين يقلص قدرة الاستفهام على تجلية الطبائع النفسية للشخصية اليهودية وعلى تعرية تناقضاتها. ولو نظر السيوطي إلى المتعاطفين بوصفهما سبيكة استفهامية لا تنفصل عراها، لكان ذلك كفيلا بإظهار أشنع فواحش اليهود حين يأمرون الناس بالبر ولا يأتمرون به؛ ذلك أن التناقض الحاد بين فعلين يصدران من فاعل واحد في آية واحدة: " أتأمرون الناس بالبر" في مقابل: "تنسون

أنفسكم"، يصل بدلالة الهمزة على الإنكار إلى أقصى مدى.

الأمر الرابع: هو أن مطلق علم المتكلم- سبحانه وتعالى- بالطبائع النفسية للشخصية اليهودية يعزز من حمل الهمزة لا على معنى التقرير وحده، ولا على معنى الإنكار وحده، بل على معنى تقرير(اليهود) تمهيدا لإنكار تناقضاتهم. سيقول قائل: إن اجتماع التقرير بوصفه إثباتا، والإنكار بوصفه نفيا، في الآية، يعد أمرا غير مألوف، وهذا القول يمكن رده بأن حال المخاطبين غير مألوفة أيضا، فلا غرابة في أن يكون اجتماع الضدين في نفوس المخاطبين: "أمر الناس بالبر" و"عدم أمر النفس بالبر" داعيا إلى اجتماع الضدين: الإثبات والنفي في الاستفهام المعبر به عن ظواهر المخاطبين وخوافيهم.

وآخر الأمور: هو أن إيثار التعبير بالمضارع: " تأمرون- تنسون" مرده إلى علم المتكلم- سبحانه وتعالى- بطبائع خلقه، وبأن أمر الناس بالبر دون أمر النفس به، وإن كان من الطبائع المتأصلة في الشخصية اليهودية، فمن الممكن أن يتورط فيه الإنسان في أي زمان ومكان، وإلا لأوثر التعبير بالماضي:" أمرتم- نسيتم".

ولو وضع السيوطي ما سبق من أمور في حسبانه، لما كان هناك مبرر لقوله: " ووجه الإشكال أنه لا جائز أن يكون المنكر أمر الناس بالبر فقط، كما تقتضيه القاعدة المذكورة؛ لأن أمر البر ليس مما ينكر، ولا نسيان النفس فقط..." (السيوطي، 1987م، 241/3)، وأما أنه أصر على الفصل بين المتعاطفين، وتشاغل بأن أمر الناس بالبر ليس مما ينكر، عن المعاني الغائرة في أعماق الاستفهام؛ فلهذا لم يتمكن من حمل الهمزة على معنى تقرير اليهود- ونظائرهم في أي زمان ومكان- بكونهم يأمرون الناس بالبر وينسون أنفسهم؛ ليكون إقرارهم أقوى الدواعي إلى إنكار صنيعهم.

ومن ذلك أن العكبري حمل الاستفهام على معنى التعظيم في قول المتنبي مخاطبا كافورًا (العكبري، د.ت، 186/1):

وأي قبيل يستحِقُّكَ قَدْرُهُ؟ مَعَدُّ بنُ عدنان فداك ويَعْرُبُ

ولكن العكبري نظر إلى البيت كله بوصفه هجاء (العكبري، د.ت، 186/1)، فإذا كان البيت هجاء- وهو ما نوافق عليه- فلا يمكن حمل الاستفهام على التعظيم، بل لا مفر من حمله على التهكم والسخرية. ولو امتد بصر العكبري إلى البيت التالي للشاهد؛ نعني قول المتنبي (العكبري، د.ت، 186/1):

وما طربي لمَّا رأيتك بِدْعَةً لقد كنت أرجو أن أراك فأَطْرَبُ

لأدرك- أي العكبري- أن دلالة الاستفهام تتجه إلى التهكم والسخرية لا إلى التعظيم؛ فليس مما يعظم كافورا أن يقال له:" لقد كنت أرجو أن أراك فأَطْرَبُ"، وما هكذا يخاطب الملوك! ومما يعزز تجرد الاستفهام من معنى التعظيم، ويعزز حمله على معنى التهكم والسخرية، أن ابن جني يقول:" لما قرأت عليه- يقصد المتنبي- هذا البيت قلت له: جعلت الرجل "أبا زَنَّة" وهي كنية القرد، فضحك" (ابن جني، 1966م، 41/2).

وهكذا يؤثر عزل الشواهد عما يسبقها أو يليها تأثيرا سلبيا في استنباط المعاني القابعة في أعماق أدوات الاستفهام حين يراد بها غير طلب الفهم، مما يستدعي أن يقلع البلاغيون عن التقيد بحدود الجملة الاستفهامية، وأن يمرنوا على رؤية علاقة الاستفهام بما يجاوره من شواهد، وبالملابسات الخارجية التي تستدعي التخاطب بالإنشاء لا الخبر، وبالاستفهام لا غيره من أساليب الإنشاء.

ومما يفاقم مشكلات الاستفهام أن للبلاغيين أحكاما تتناقض أحيانا؛ فمن ذلك تناقض أحكامهم حول جواز اجتماع التقرير والإنكار في شاهد واحد؛ فعبد القاهر الجرجاني يجيز اجتماع المعنيين في دلالة الهمزة في قوله تعالى حكاية عن قوم نمرود: ﴿ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾ {الأنبياء،62}، ويخلص إلى"أن الهمزة فيما ذكرنا تقرير بفعل قد كان، وإنكار له لم كان، وتوبيخ لفاعله عليه" (الجرجاني، د.ت، 114) . والزركشي ينص على جواز اجتماع الإنكار والتقرير في استفهام واحد؛ يقول: " قد يجتمع الاستفهام الواحد للإنكار والتقرير؛ كقوله تعالى: ﴿فَأَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ {الأنعام، 81}؛ أي ليس الكفار بآمنين، والذين آمنوا أحق بالأمن" (الزركشي، د.ت، 344/2).

أما الدكتور عبد العظيم المطعني فقد أنكر أن يجتمع التقرير والإنكار في آن واحد في محل واحد (المطعني، 1999م، 124/1)، ولكنه حين توقف بإزاء قوله تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ﴾{البقرة،44} أجاز حمل الاستفهام على التقرير والإنكار، مع ما يناسب التقرير والإنكار من التوبيخ والتعجيب (المطعني، 1999م، 61/1، 60)، وهكذا يجيز في موقف ما ينكره في موقف آخر!

نعم إن التقرير إثبات والإنكار نفي، وبين الإثبات والنفي تضاد يوهم- عند النظرة العجلى- باستحالة اجتماعهما في شاهد واحد، لكن دقة التحليل وصواب الحكم ينبعان لا من مجرد إخضاع النص لما تقرره القواعد سلفا، ولا من إعمال العقل في النص دون الحس، بل ينبعان أيضا من القدرة على مراودة النصوص وإرهاف السمع إلى همس المعاني ونبض الكلمات، واليقين من أن أساليب الاستفهام مراوغة بطبيعتها، وأنها تعكس ما تضطرب به النفوس من خلجات مرهفة لا تقتنصها الجملة الخبرية. وكما يمكن أن تجتمع التناقضات في نفوس البشر، يمكن كذلك أن تجتمع التناقضات فيما نصطنعه من أساليب الاستفهام التي يُعَبِّر بها عما تمور به تلك النفوس.

ومن المشكلات المحدقة بالاستفهام أن انتماءه للمجاز مختلف عليه بين البلاغيين، ولهذا الاختلاف صلة بالغة القوة لا بقصر مفهومه اللغوي والمعجمي على طلب الفهم فحسب، بل بما هو ذائع من أن البلاغيين العرب بدءا من أبي عبيدة وابن قتيبة، مرورا بعبد القاهر والزمخشري، وانتهاء بالسكاكي والقزويني والعلوي، لم يتمكنوا من تحديد نوع المجاز الذي تنتمي إليه أدوات الاستفهام حال استعمالها في غير طلب الفهم.

لقد ظل الانتماء المجازي للاستفهام مجهولا، مسكوتا عنه، إلى أن جاء ابن يعقوب المغربي"ت.نحو1128هـ" ليقرر انتماءه إلى المجاز المرسل من قبيل استعمال الملزوم في اللازم ابن يعقوب المغربي، د.ت، 292/2)، وخلال تلك القرون؛ التي تسبق تقرير الهوية المجازية لأدوات الاستفهام، تراكمت مئات التراكيب الاستفهامية؛ التي عالجها مفسرون وإعجازيون وبلاغيون معالجة لا أثر فيها للمجاز وعلاقاته[3].

وبرغم أهمية ما توصل إليه ابن يعقوب المغربي من انتماء الاستفهام إلى المجاز المرسل، فإنه يعيدنا إلى مشكلات مصطلحية أخرى؛ منها أن من أدوات الاستفهام ما هو حرف: الهمزة، و(أم)، وهل، ومهيم، وأن المفهوم المتداول للمجاز، في أوساط البلاغيين، يقتصر على قسمين؛ أحدهما: المجاز اللغوي الذي يقع في الكلمة المفردة، والآخر: المجاز الإسنادي الذي يقع في الجملة (أسرار البلاغة، 1991م، 408)،

أما مجاز الحرف فلم يرد فيه نص صريح في كتابات أئمة البلاغة؛ من أمثال عبد القاهر الجرجاني والزمخشري والسكاكي والقزويني وحازم القرطاجني، فإذا أخذنا بمذهب ابن يعقوب المغربي في أن الاستفهام الذي يراد به غير طلب الفهم مجاز مرسل، يتعين إعادة ترسيم حدود المجاز بحيث تتسع لمجاز الحرف، أما إبقاؤه على راهن وضعه فسوف يخرج منه الاستفهام بالحروف. هذه مشكلة.

ومشكلة ثانية: هي أن أداة الاستفهام توضع لمعنى واحد، فإذا خرجت إلى غير طلب الفهم أفادت معاني متعددة، مع أن المألوف أن اللفظ في المجاز ينقل من حقيقة معناه إلى معنى مجازي واحد لا إلى جملة من المعاني (أبو موسى، 1988م، 301). ولكي لا يقتصر كلامنا على التنظير، نقف بإزاء رأي السكاكي فيما أفادته " كيف" من معانٍ في قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ {البقرة، 29}، وسنجد السكاكي يحمل كيف على أربعة معان: التعجب والتعجيب والإنكار

[3] تجدر الإشارة إلى حاجة التراكيب الاستفهامية؛ التي عولجت قبل ظهور ابن يعقوب المغربي، إلى دراسات تحدد نوعها المجازي وتحرر العلاقات الحاكمة للتجوز والقرائن المانعة إرادة المعنى الوضعي لأدوات الاستفهام والموجهة إلى المعاني المجازية المفادة منها، أما أن تترك هذه الشواهد كما وضعها المستشهدون بها فهذا إبقاء على الاضطراب محدقا بالاستفهام.

والتوبيخ (السكاكي، 1987م، 151)، فإذا وافقناه على أنها مجاز في التعجب فعلى أي أساس نوافقه على أنها مجاز في التعجيب ومجاز في الإنكار ومجاز في التوبيخ، ولا سيما أن الغموض يلف موقفه من العلاقات التي تصل التعجب والتعجيب والإنكار والتوبيخ بالمعنى الحقيقي للأداة "كيف"، كما تلف الفضفضة موقفه من القرائن المانعة من إرادة المعنى الوضعي للأداة "كيف" والموجهة إلى ما أفادته من معاني التعجب والتعجيب والإنكار والتوبيخ؟

ومشكلة أخيرة: هي أن علاقة استعمال الملزوم في اللازم التي يقدمها ابن يعقوب المغربي بوصفها الخيط الذي يصل المجازي بالوضعي من معاني أدوات الاستفهام، لم تحظ بالقبول عند بعض متأخري البلاغيين، بدليل أن ابن يعقوب والدسوقي توقفا أمام الدلالة المجازية لأداة الاستفهام "كم" في مثل قولنا:" كم دعوتك؟" مع يقين المتكلم من أن المخاطب يجهل عدد الدعوات التي يُسأل عنها، ولكنه يستبطئ تلبية المخاطب دعواته، وقد اتفق كلاهما على إفادة " كم" معنى الاستبطاء، واختلفا في تحديد العلاقة التي تصل الاستبطاء بالمعنى الوضعي للأداة "كم"؛ أما ابن يعقوب فقد جعل التجوز من قبيل استعمال الملزوم في اللازم، وأما الدسوقي فقد جعل التجوز قائما على علاقة السببية (الدسوقي، د.ت، 290/2).

وذهب الدكتور عبد العظيم المطعني مذهبا مغايرا لمذهب ابن يعقوب والدسوقي؛ إذ دعا إلى اتخاذ الإطلاق والتقييد علاقة وحيدة ودائمة تصل المجازي بالوضعي لا في الاستفهام فحسب، بل في غيره من الصيغ الإنشائية التي تستعمل في غير معانيها الحقيقية، ولفت إلى أن اتخاذ الإطلاق والتقييد علاقة وحيدة ودائمة في الصيغ الإنشائية، يشاكل اتخاذ المشابهة علاقة وحيدة ودائمة في الاستعارة بمختلف أنواعها (المطعني، د.ت، 425/1).

وحول بقاء معنى الاستفهام أو التجرد منه، فيما خرج من أدواته إلى معانٍ أُخَر، دب الخلاف بين البلاغيين، ويمكن تمييز ثلاثة مواقف من هذه المشكلة:

الأول: موقف من يجردون أدوات بعينها من معنى الاستفهام حال خروجها إلى غير طلب الفهم؛ ومنهم ابن جني الذي يجرد الهمزة من معنى الاستفهام حال خروجها إلى التقرير، ويحتج لرأيه بأن التقرير ضرب من الخبر، وذلك ضد الاستفهام، وعلى هذا الأساس يجرد الهمزة من معنى الاستفهام في قول جرير:

ألستم خير من ركب المطايا وأندى العالمين بطونَ راح

(ابن جني، 1987م، 465/2)

كذلك أجاز ابن جني أن تتجرد هل من معنى الاستفهام إذا أُخْرِجَتْ إلى معنى قد؛ كما في قوله تعالى: ﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ ﴾ {الإنسان، 1} قالوا: معناه: قد أتى عليه ذلك (ابن جني، 1987م، 464/2).

وأما الزمخشري فقد جرد الهمزة من معنى الاستفهام في قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ {البقرة، 6}، وألح على أن الهمزة و(أم) مجردتان لمعنى الاستواء، وأن معنى الاستفهام انسلخ عنهما تماما في هذه الآية (الزمخشري، 2009م، 153/1، 152).

حقا إن المستفهم لا يطلب العلم بما يجهل لا في استفهام التسوية، ولا في استفهام التقرير بالهمزة، وإنما هو يجري على السنن المتواترة عند العرب. وفي علم المستفهم مبرر قوي لتجرد تلك الأدوات من معنى الاستفهام، لكن المشكلة التي يصطدم بها القول بالتجرد من معنى الاستفهام، حال استعمال الهمزة - مثلا- في معنى التقرير، تتمثل فيما يصاحب التقرير من معان؛ ففي قوله تعالى: ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُواْ مِن دِيَٰرِهِمۡ وَهُمۡ أُلُوفٌ حَذَرَ ٱلۡمَوۡتِ فَقَالَ لَهُمُ ٱللَّهُ مُوتُواْ ثُمَّ أَحۡيَٰهُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَذُو فَضۡلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَشۡكُرُونَ﴾ {البقرة،243} يصاحب التقرير التعجيب،

وقد حمل الزمخشري همزة الاستفهام في:" ألم تر" على معنى التقرير والتعجيب: التقرير لمن سمع بقصتهم مع أهل الكتاب وأخبار الأولين، والتعجيب من شأنهم لغرابة هذه الواقعة (الزمخشري، 2009م، 377/1)، فإذا وافقنا على تجرد الهمزة من الاستفهام حال إفادتها معنى التقرير، فكيف نفصل التقرير عن التعجيب؟ وهل يمكن أن تتجرد الهمزة من الاستفهام وتظل محتفظة به في شاهد واحد!

الثاني موقف من يتبنون مبدأ بقاء معنى الاستفهام في الأدوات كلها حال استعمالها في غير طلب الفهم، وممن يتبنون هذا المبدأ الدكتور محمد محمد أبو موسى؛ الذي يؤكد " أن مزية أداء هذه المعاني بطريق الاستفهام على أدائها بطرقها المعهودة، لا يرجع إلا إلى بقاء معنى الاستفهام في هذه الأدوات" (أبو موسى، 1987م، ص216).

ومنهم الدكتور قيس إسماعيل الأوسي؛ الذي يقول في وضوح تام :" والذي أراه أن معنى الاستفهام يبقى قائما عند خروج الاستفهام عن حقيقته، فيبقى معنى الاستفهام موجودا في المعاني أو الأغراض التي يخرج إليها.. كلها ولاسيما التقرير؛ فليس هناك استفهام يفيد التقرير أو التحقيق ويكون خبرا محضا متجردا من الاستفهام بالكلية، فلاشك أن هناك فرقا بين قولنا: "قد أتى على الإنسان حين من الدهر؟" وبين قوله

تعالى: ﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ﴾ {الإنسان، 1}، وبين " أنت لم تقل للناس اتخذوني وأمي إلهين" وبين قوله تعالى: ﴿ءَأَنتَ قُلۡتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيۡنِ﴾ { المائدة، 116} وأن سبب هذا الفرق يعود إلى أن معنى الاستفهام موجود في الآيتين وانضم إليه معنى التحقيق في الأولى ومعنى التقرير في الثانية" (الأوسي، 1988م، 418).

ومنهم الدكتور حسني عبد الجليل يوسف؛ الذي يؤكد أن معنى الاستفهام مستمر مع المعاني التي يفيدها الاستفهام المجازي بأدواته المختلفة (يوسف، د.ت، 10و209).

ولكن أنصار هذا الموقف يواجهون تحديات بالغة الحرج، في مقدمتها استحالة بقاء معنى الاستفهام لا في الشاهد القرآني الذي ساقه الدكتور قيس إسماعيل الأوسي؛ نعني قوله تعالى: " أأنت قلت للناس اتخذوني وأمي إلهين"، ولا في غيره من الأسئلة المحكية عن رب العزة؛ لانتفاء الاستفهام مع مطلق العلم الإلهي!

ومن التحديات التي يواجهها أنصار هذا الموقف-أيضا- أن القرينة تمنع إرادة المعنى الحقيقي لأداة الاستفهام حين يراد بها غير طلب الفهم، فإذا احتفظت الأداة بمعناها الوضعي وأنتجت معاني مجازية في الوقت نفسه، فكيف تؤدي القرائن وظائفها في الحيلولة دون إرادة المعنى الحقيقي للأداة نفسها، بل ما الحاجة إلى القرائن ما دامت الأداة تظل محتفظة بمعناها الحقيقي، أم أن للقرائن في الاستفهام المجازي وظائف غير تلك التي نعرفها في المجاز بنوعيه: اللغوي والإسنادي!

الموقف الأخير: يقف أنصاره موقفا وسطيا ممن يحددون أدوات بعينها تتجرد من الاستفهام في معانٍ بعينها، ومن يطلقون الحكم ببقاء الاستفهام في المعاني المفادة من أدواته كلها. ويعد الزركشي من أبرز أنصار هذا الموقف؛ فهو يتحفظ على إطلاق أحد الأمرين: بقاء معنى الاستفهام، أو التجرد منه بالكلية، ويبرر تحفظه بأن من المعاني ما تتجرد من الاستفهام بالكلية، ومنها ما يبقى وضع الاستفهام قائما فيها، ومنها ما يحتمل بقاء الاستفهام والتجرد منه. وهو يؤكد أن التأمل هو المعول عليه في تمييز ما تجرد من معنى الاستفهام، مما لم يتجرد، مما يحتمل التجرد والبقاء (الزركشي، د.ت، 347/2).

وما ذهب إليه الزركشي هو أرجح الآراء؛ فليس أقدر في تمييز ما تجرد من معنى الاستفهام مما احتفظ به وأفاد معاني أخرى، من التأمل البصير النافذ إلى كل دقيقة من الدقائق الملابسة للتراكيب الاستفهامية، وخير دليل على هذا أن وكيل النيابة حين يحقق في جريمة تتوفر لديه شهادة الشهود، وتقرير الطبيب الشرعي وخبير البصمات، وتحريات الشرطة، وكلها قرائن تؤكد قيام المتهم بما هو منسوب إليه من جرم، ومع هذا يأبى إلا أن يسأل المتهم: ما قولك فيما هو منسوب إليك؟

وفي ظل ما تحت يدي وكيل النيابة من قرائن تثبت ارتكاب المتهم لما هو منسـوب إليه، وتمنع- في الوقت نفسه- إرادة المعنى الحقيقي لأداة الاستفهام، سوف يكون من المتعذر النظر إلى سؤاله بوصفه جزءا من مبهمات-على حد تعبير الزمخشـري- أو طلبا لمعرفة ما لا يعرف، وإنما هو يسـأل لينتزع من المتهم إقرارا بمسـئوليته عن الجرم، ومن ثم تتجرد أداة الاسـتفهام التي يسـتعملها في هذا السـياق من معناها الوضـعي، وتخلص إلى معنى التقرير، أما في غير هذا السـياق فقد تحتفظ الأداة نفسـها بمعنى الاسـتفهام ولو كانت مستعملة في غير طلب الفهم.

ومن المشـكلات التي تواجه الاسـتفهام أن من علمائنا المعاصـرين من دعا إلى إقصـائه من الدرس البلاغي كله؛ منهم الدكتور رجاء عيد، ثم الدكتور عيد بلبع؛ أما الدكتور رجاء عيد فقد برر دعواه بأن مبحث النحو بأسـاليب الاسـتفهام ألصـق (عيد، 1977م، 123)، وأما الدكتور عيد بلبع فقد برر دعواه باستحالة تأسيس قاعدة مصطلحية يعد الخروج عنها أضعاف الامتثال لها (بلبع، 1999م، 24، 23).

ونحن نقر بما ذكره الدكتور رجاء عيد، والدكتور عيد بلبع، عما يحدق بالاستفهام من اضطرابات اصطلاحية بالغة التعقيد، ونقر بما ذكره -أيضا- الدكتور محمد محمد أبو موسى من اضطراب في تسمية المعاني المفادة من أدوات الاستفهام، ومن أن الكلمة في المجاز تنقل من معناها الحقيقي إلى معنى مجازي واحد، لا إلى جملة من المعاني، وإن كان الدكتور محمد محمد أبو موسى لم يدع إلى إقصاء الاستفهام من البلاغة.

والواقع أن هناك أسبابا عديدة تجعل إقصاء أدوات الاستفهام من البلاغة مستحيلا من الناحية العملية؛ منها أن أواصر قوية تصل الاستفهام بفن تجاهل العارف، فإذا أقصيناه من البلاغة فسوف نضطر إلى إعادة ترسيم الحدود المصطلحية لتجاهل العارف. هذا سبب.

وسبب ثانٍ: هو أن العطاء البلاغي للاستفهام لا يقتصر على ما تنتجه أدواته من معان حال خروجها إلى غير ما وضعت له، بل يمتد إلى استعمال أدواته في معنى الطلب؛ لأنها تحقق - خلافا لما ذهب إليه الدكتور عبد القادر حسين (حسين، 1977م، ص136)[4] - اقتصادا لغويا أو إيجازا بالمصطلح البلاغي، وإلى هذه الوظيفة البلاغية يلفتنا ابن جني حين يؤكد أن الأداة منها تغني المتكلم عن الإطالة غير المحاط بآخرها ولا المستدركة (ابن جني، 1987م، 82/1).

[4] الجدير بالذكر أن الدكتور عبد القادر حسين يرى أن استعمال أدوات الاستفهام في معنى الطلب لا يعدو أن يكون استعمالا نحويا لا علاقة له بالبلاغة.

ثالث الأسباب: هو أن القدرة الإقناعية لأساليب الاستفهام تصلها- من بعض الوجوه- بفن بلاغي عريق هو المذهب الكلامي، كما تصلها بالتداولية، والحجاج بما يرافقه من استلزام حواري.

رابع الأسباب: هو أنه إذا كانت المعاني الأُخَر؛ التي تنتجها أدوات الاستفهام حال استعمالها في غير الطلب، هي أقوى ما يصل الاستفهام بالبلاغة، فإن إقصاء الاستفهام من البلاغة وإلحاقه بالنحو كما يدعو الدكتور رجاء عيد، أو مجرد إقصائه من البلاغة كما يدعو الدكتور عيد بلبع، لا يعدو- في النهاية- أن يكون تضحية بالعطاء البلاغي لهذا الأسلوب، إلا إذا حررنا النحو من المنطق وأعدناه إلى النحو البلاغي الذي نراه أسطع ما يكون في دلائل عبد القاهر الجرجاني.

خامس الأسباب: هو أن لإقصاء الاستفهام من البلاغة توابع بالغة الضرر؛ على رأسها إهدار إضافات البلاغيين إلى ما قرره نحاة العرب في أساليب الاستفهام، وإهدار القيمة البلاغية والتداولية لا لأكثر من ستين ومائتين وألف من صور الاستفهام القرآني فحسب، بل لما ورد من أساليب الاستفهام في الحديث النبوي ومنظوم العرب ومنثورهم، يضاف إلى هذا التقليل من جدوى الجهود التي أنفقها العلماء والباحثون في دراسة بلاغة الاستفهام، وما ترتب عليها من استحقاق درجات علمية رفيعة، وكذلك التقليل من جدوى التصانيف التي اتخذت جماليات الإنشاء الطلبي- بصفة عامة- موضوعا لها، وتلك التي أُفْرِدَتْ- بصفة خاصة- عن التفسير البلاغي لأساليب الاستفهام في القرآن الكريم، وعن حجاجية أساليب الاستفهام وأبعادها التداولية!

سادس الأسباب: هو أن اضطراب مصطلح الاستفهام شيء، وإقصاء أدواته من البلاغة شيء آخر. حقا إن معالجة اضطراب المصطلح مهمة بالغة الإضناء، لكنها أكثر فائدة وأقل ضررا من دعوى الإقصاء، وهي لا تحتاج أكثر من جهود علمية بالغة التنظيم والإخلاص، تتجه إلى توسعة المفهوم اللغوي حتى يتطابق مع المصادق، وتتوازى معها- في الوقت نفسه- جهود أخرى بالغة التنظيم والإخلاص تعيد ترسيم حدود المصطلح وفق منهج قائم على المسح الاصطلاحي الدقيق لكل ما له علاقة بالاستفهام، وضمائمه، وعلاقاته بغيره من المصطلحات، والقضايا التي يتصل بها.

وهذه المعالجة لكي تتحقق تحتاج إلى فريق بحثي لكل عضو من أعضائه مهمة محددة، كما تحتاج إلى مظلة عربية وإسلامية؛ كجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومجلس وزراء التعليم العالي العرب؛ حتى تتحول منجزات فريق البحث من كلام مكتوب إلى فعل ملموس في المؤلفات والبحوث والمقررات التعليمية وحركة البحث العلمي.

الأخير: هو أن العلوم العربية لا تتقاطع بل تتكامل؛ فالقافية قاسم مشترك بين العروض والنقد، والمعجم قاسم مشترك بين اللغويين والنقاد، وإذا نظرنا إلى تكامل العلوم بوصفه ضرورة علمية، فلن يساورنا أدنى قلق حين نجد للاستفهام وظائف نحوية وجمالية وشرعية.

.

المصادروالمراجع

- أحمد مطلوب" الدكتور"، **معجم المصطلحات البلاغية وتطورها**، المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1983م.
- الألوسي" ت. نحو1342هـ"، **روح المعاني**، ط الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1415هـ.
- ابن جني" ت. نحو 392هـ" .
  - **الخصائص**، تحقيق، محمد علي النجار، ط، الثالثة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1407هـ- 1987م.
  - **الفسر**، تحقيق، د. صفاء خلوصي، ط، الأولى، المؤسسة العامة للصحافة والطباعة، بغداد 1389هـ-1966م.
- حسني عبد الجليل يوسف" الدكتور"، **أساليب الاستفهام في الشعر الجاهلي**، ط، الأولى، مؤسسة المختار (القاهرة)، دار المعالم الثقافية (الأحساء)، 2001م.
- أبو حيان" ت. نحو 754هـ"، **البحر المحيط**، (نشرة الشيخ زهير جعيد)، ط، دار الفكر، بيروت، 2010م.
- الخنساء" ت. نحو 24هـ"، **الديوان**، شرح ، حمدو طماس، ط، الثانية، دار المعرفة، بيروت، 1425-2004م.
- رجاء عيد" الدكتور"، **فلسفة البلاغة بين التقنية والتطور**، ط، منشأة المعارف، الإسكندرية 1977م.
- الزركشي" ت. نحو 794هـ"، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق، محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ، مكتبة دار التراث، القاهرة، د- ت.
- الزمخشري" ت. نحو 538هـ" ، **أساس البلاغة**، ط ، الثالثة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1985م. **الكشاف**، (نشرة خليل مأمون شيحا)، ط، الثالثة، دار المعرفة، بيروت 1430هـ- 2009م.
- أبو السعود" ت. نحو 982هـ"، تفسير أبي السعود **(إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم)**، ط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
- السكاكي" ت. نحو 626هـ"، **مفتاح العلوم**، ضبط وتعليق ، نعيم زرزور، ط، الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت1407هـ- 1987م.
- السيوطي" ت. نحو 911هـ"، **الإتقان في علوم القرآن**، تحقيق ، محمد أبو الفضل إبراهيم، ط، المكتبة العصرية، بيروت 1407هـ ، 1987م.

- الشاهد البوشيخي" الدكتور"، **دراسات مصطلحية**، ط ، الثانية، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، 1433هـ- 2012م.
- ابن الشجري" ت. نحو 542هـ"، **مختارات شعراء العرب**، تحقيق ، علي محمد البجاوي، ط ، نهضة مصر، القاهرة، 1975م.
- الشهاب الحلبي" ت. نحو 725هـ"، **حسن التوسل إلى صناعة الترسل**، ط ، بغداد 1980م.
- الشيخ محمد الدسوقي" ت. نحو 1230هـ"، **حاشية الدسوقي على شرح السعد** (ضمن شروح التلخيص)، ط ، دار الكتب العلمية، بيروت، ، د.ت.
- صبحي رشاد" الدكتور"، **هل الاستفهامية وخصائصها البلاغية في القرآن الكريم**، ط ، الأولى، مطبعة الأمانة، القاهرة، 1410هـ- 1989م.
- عبد العظيم المطعني" الدكتور" .
  - **التفسير البلاغي لأساليب الاستفهام في القرآن الحكيم**، ط ، الأولى، مكتبة وهبة، القاهرة، 1420 هـ - 1999م.
  - **المجاز في اللغة والقرآن الكريم بين الإجازة والمنع**، ط ، الأولى، مكتبة وهبة، القاهرة، د.ت.
- عبد القادر حسين" الدكتور"، **فن البلاغة**، ط، مكتبة الآداب، القاهرة، 1977م.
- عبد القاهر الجرجاني" ت. نحو 471هـ".
  - **أسرار البلاغة**، قرأه وعلق عليه، محمود محمد شاكر، ط ، الأولى، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة، 1412هـ-1991م.
  - **دلائل الإعجاز**، قرأه وعلق عليه، محمود محمد شاكر، ط الثالثة، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة، 1413هـ-1992م.
- عبده عبد العزيز قلقيلة" الدكتور"، **البلاغة الاصطلاحية**، ط ، دار الفكر العربي، القاهرة، 1407هـ - 1987م.
- العكبري" ت. نحو 616هـ"، **التبيان**، تحقيق ، مصطفى السقا، إبراهيم الإبياري، عبد الحفيظ شلبي، ط، دار المعرفة، بيروت، د.ت.
- عيد بلبع" الدكتور"، **أسلوبية السؤال**، ط، الأولى، القاهرة، 1999م.
- ابن قتيبة "ت. نحو 276هـ"، **تأويل مشكل القرآن**، تحقيق، السيد أحمد صقر، ط ، الثانية، مكتبة دار التراث، القاهرة، 1393 هـ-1973م.
- قيس إسماعيل الأوسي" الدكتور"، **أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين**، ط ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 1988م.

- المبرد" ت. نحو 285هـ"، **المقتضب**، تحقيق، د. محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة 1386هـ.
- محمد محمد أبو موسى" الدكتور"، **دلالات التراكيب**، ط، الثانية، مكتبة وهبة، القاهرة 1408هـ-1987م.
- ابن المعتز" ت. نحو 295هـ"، **كتاب البديع**، تحقيق ، إغناطيوس كراتشقوفسكي، ط ، الثالثة، دار المسيرة، بيروت، 1402هـ-1982م.
- ابن منظور" ت. نحو 711هـ"، **لسان العرب**، ط ، الأولى، دار صادر، بيروت، د. ت.
- أبو هلال العسكري" ت. نحو 395هـ"، **كتاب الصناعتين**، تحقيق ، د. مفيد قميحة، ط ، الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت، 1404هـ-1984م.
- الواحدي" ت. نحو 468هـ"، **شرح ديوان أبي الطيب المتنبي**، تحقيق ، د. عمر فاروق، دار الأرقم بن أبي الأرقم، توزيع دار القلم للطباعة والنشر، بيروت، د.ت.
- ابن يعقوب المغربي" ت. نحو 1128هـ"، **مواهب الفتاح** (ضمن شروح التلخيص)، ط ، دار الكتب العلمية، بيروت.